الرقابة الشعبية على الانتخابات العامة واستخدامات الإعلام الالكتروني

ورقة عمل مقدمة من

مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

العنوان البريدي : 148 شارع مصر حلوان الزراعي - المطبعة – ح المعادي - الدور الرابع
شقة 41 - القاهرة – ج . م . ع ص.ب : 490 المعادي
الموقع الاليكتروني : www.maatpeace.org & www.maat-law.org
www.radiomaat.org
البريد الاليكتروني : info@maat-law.org & maat_law@yahoo.com

أرضي : +202 29719612
+202 29719616
فاكس : +202 25266792
موبايل : +20105327633
+20126521170

مقدمة

الانتخابات هي وسيلة المجتمعات الديمقراطية لإقرار نظم الحكم أو استبدالها كآلية تهدف لضمان المشاركة الشعبية وتمثيل النظام القائم لرغبات وتوجهات قواه المجتمعية ومن هنا يظل النظام قائما ويظل المسئولون في مقاعدهم يمارسون سلطاتهم وينفذون خططهم وبرامجهم الرامية إلي ضمان استمرار التواصل مع المواطنين بصفة عامة والناخبين منهم بصفة خاصة .

وخلال السنوات القليلة الماضية وكنتيجة طبيعية لحالة الحراك السياسي والمجتمعي ظهرت العديد من المبادرات الرامية إلي دعم المشاركة الشعبية واستعادة الجماهير كطرف أصيل في معادلة الإصلاح السياسي وهي المبادرات التي لعبت منظمات المجتمع المدني دورا ليس بالبسيط في تنميتها والبناء عليها ونضالها لخلق واقع يعترف لتلك المنظمات بالمشاركة في مناقشة مشروعات التنمية وصياغة تعديلات القوانين ومراقبة أدوات الممارسة الديمقراطية لقياس مدي التزامها بمعايير الحيدة والنزاهة والشفافية التي أقرتها العهود والمواثيق الدولية.

فالرقابة على الانتخابات العامة في أي مجتمع ديمقراطي من أهم الضمانات التي يضعها الدستور والقانون في يد الهيئة الانتخابية تجسيداً للمبدأ الدستوري (الشعب مالك السلطة ومصدرها)، هذه السلطة الدستورية والقانونية تمارسها الهيئة الانتخابية بصورة غير مباشرة من خلال هيئات ومؤسسات إدارية وقضائية وشعبية وطبقاً لأحكام الدستور والقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية والقرارات التنظيمية التي تصدرها الجهات المختصة بموجب الصلاحيات التي يخولها، وحتى تكون الرقابة معبرة عن مصلحة الهيئة الانتخابية يجب أن تقوم على شرعية قانونية وان تهدف إلى ضمان الحقوق المتساوية لجميع الناخبين وتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين حزبيين ومستقلين ومنع المخالفات والتجاوزات لنصوص القانون وان تجعل غايتها الأساسية تحقيق انتخابات عادلة ونزيهة بغض النظر عمن يكون المنتصر فيها.

فالرقابة تشتمل على عمليات الإشراف والمتابعة الرسمية التي تقوم بها إحدى أجهزة الحكومة المسئولة عن عمليات التدقيق، بالإضافة إلى مراقبة العملية من قبل الأحزاب السياسية، ووسائل الأعلام وكذلك المنظمات غير الحكومية والناخبين بصفتهم الفردية وهو جوهر الرقابة الشعبية.

كما كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن رقابة المواطنين بجانب الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للعملية الانتخابية باعتبارهما أكثر الأطراف المحايدة التي ليس لهما مصلحة في تضليل العملية الانتخابية لصالح طرف عن الآخر فالرقابة الشعبية على الانتخابات تعتبر مؤشر على تنامي الوعي الديمقراطي المجتمعي والحرص على نزاهة التجربة الديمقراطية، وتكمن أهمية هذه الدراسة في عدة نقاط يمكن عرضها على النحو التالي:

- لما تكسبه المشاركة الشعبية من أهمية في الحياة السياسية للشعوب فهي تمثل جوهر العملية الديمقراطية التي تناضل الشعوب من أجل تحقيقها.
- بالمشاركة الشعبية يتحقق المبدأ الدستوري (أن الشعب مالك السلطة ومصدرها) وهو مبدأ دستوري أصيل.
- للمشاركة الشعبية في إدارة الانتخابات أهمية من حيث المشاركة في صنع القرار الانتخابي علي كل المستويات ومن ثم القرار السياسي كون الأنظمة السياسية تستمد شرعيتها من الانتخابات.

وسوف نتناول في تلك الورقة محورين هامين :

الأول : تعريف الرقابة الشعبية وأهميتها وأشكالها ومبررات وجودها وكذلك العقبات التي تواجهها ودور المجتمع المدني في دعمها.

أما المحور الثاني: يتناول أهمية دور الإعلام الالكتروني كطرف أساسي مراقب للعملية الانتخابية مع استعراض تجارب دولية حول دوره في الحشد والتأييد ومراقبة العملية الانتخابية.

أولا: المحور الأول الرقابة الشعبية على الانتخابات

اولا: تعريف الرقابة

هي التحكم و التوجيه الذي يقوم فيه شخص أو جماعة أو هيئة رسمية أو شعبية في أمر أو موضوع أو سلوك استناداً لضوابط ومعايير متفق عليها سلفاً بغية التخلص من الأخطاء التي تهدر الجهد والموارد المالية في طريق الوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة.

تعريف الرقابة الشعبية

علي الرغم من حداثة التعريف إلا أن الرقابة الشعبية موجودة ولها صور متعددة وتمارس بالفعل من قبل أطراف العملية الانتخابية ومن أهم تعريفاتها:

- هي نوع من الرقابة يمارسها المواطنون علي إجراءات العملية الانتخابية من خلال ما يقدمونه من شكاوى و بلاغات.
- تقدم إلي الجهات المعنية بتوصيل أصواتهم لجهات اتخاذ القرار - وغيرها من صور أو آليات الكشف عن أوجه العملية الانتخابات و ما قد يكتنفها من تجاوزات أو انحرافات تهدد مبادئ الحياة الديمقراطية في الدولة.
- هي رقابة شراكة بين الحاكم و المحكوم وفق أطر موضوعية تتسم بالصدق والشفافية العالية من أجل الصالح العام.
- هي نمط من أنماط الرقابة التي تقرها النظم السياسية الديمقراطية دعماً لصالح المواطنين في الدولة.

فالرقابة الشعبية ليست حكراً علي الأجهزة الحكومية بل تمتد لأطراف آخرى حيث تمتد الرقابة إلي المواطن أو جماعة أو صحيفة أو وسيلة إعلام أخري ليكون لها الحق في مراقبة الانتخابات و مجريات تنفيذ الخطط والمشاريع المختلفة سواء الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية وكشف الفساد الأخطاء و الانحرافات التي قد تحتوي عليها عمليات الإعداد والتخطيط أو التنفيذ والمباشرة فيمكن إذا لهذه الأطراف توجيه النقد البناء الذي يعتمد مصالح الوطن والمواطن بالدرجة الأولى بعيداً عن الولاء للنظام السياسي القائم أو لحزب من الأحزاب السياسية أو لأي طرف أخر.

ثانيا: مبررات الرقابة الشعبية

من أهم الأطروحات التي ظهرت مؤخرا لضمان نزاهة الانتخابات كانت الرقابة الدولية علي الانتخابات والتي طرحت بشدة علي الساحة السياسية المصرية خاصة مع قدوم أربعة انتخابات عامة.

لاقت فكرة الرقابة الدولية علي الانتخابات عدد من الآراء المؤيدة والآراء التي تنتقد بشدة مجرد طرحها وذلك على النحو التالي:

الأسباب التي يستند إليها أنصار ومؤيدي فكرة وجود رقابة دولية تتمثل في :

- أنها باتت عرفا دوليا معترفاً به خاصة أن مصر سبق وشاركت في مراقبة انتخابات عدد كبير من الدول.
- أن الموافقة عليها سوف تسقط عدداً كبيراً من الضغوط والتحديات التي لا لزوم لها.
- أن المراقبين الدوليين أتوا من الخارج ولا يوجد عليهم أي شكل من أشكال الضغوط.

أما المبررات التي ترفض وجود رقابة دولية تتجسد في :

- عدم الثقة في مصداقية المجتمع الدولي.
- أن الرقابة الدولية على الانتخابات شكل من أشكل التدخل في شئون مصر لان المراقبين من الخارج هم تابعين لدول لها أجندة وأهدف سياسية قد لا تكون في مصلحة مصر.

وبين التأييد والمعارضة لا تزال فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات حائرة ولم تحسم بشكل رسمي حتى الآن، ولهذا اتجهت عدد من التيارات السياسية إلي البحث عن بديل مرضي إلي حد كبير لكل من الحكومة والسلطة والمواطنين وباقي التيارات السياسية لهذا كانت فكرة الرقابة الشعبية من أهم الحلول الوسطية التي تم التوصل إليها ولكن كان هناك اختلاف حول توصيفها وآلياتها ولكن هنا أيضا ظهرت أراء مؤيدة وأراء معارضة لفكرة الرقابة الشعبية وذلك على النحو التالي:

الأسباب التي استندت إليها الآراء المؤيدة لوجود الرقابة الشعبية علي الانتخابات:

- أنها لا تحقق مصلحة لأي من الأطراف سواء الدولة أو أي جهة أخري
- انه يمكن الاستعاضة عن الرقابة الدولية علي الانتخابات بالرقابة الوطنية الشعبية.
- المواطنين طرف محايد للعملية الانتخابية فلا ينحاز لطرف علي الآخر
- مشاركة المواطنين في مراقبة العملية الانتخابية تعزز من مصداقية وشفافية العملية الانتخابية لديه

أما الأسباب التي تبرر رفض فكرة الرقابة الشعبية تتمثل في:

- أن الشعب المصري غير مؤهل بسبب انتشار الأمية السياسية بين فئاته.
- هذا بجانب أن الأحزاب السياسية وهي من أقدم أشكال الرقابة أثبتت عدم قدرتها علي ضمان نزاهة الانتخابات السياسية ، فالمراقبة الحزبية تركز اهتمامها على حماية حقوق ومصالح مرشحها دون غيره، ومنظمات المجتمع المدني يتهمها البعض ويتشكك في نزاهة تقاريرها نظرا لان كثير منها يعتمد علي التمويل الأجنبي.

ثالثا: أنواع الرقابة الشعبية

الرقابة الشعبية نوعان: الرقابة الحزبية (تقوم الأحزاب السياسية بتنفيذها)، أو غير حزبية (تقوم بها المجموعات الوطنية أو الدولية بتنفيذها).

1. **الرقابة الحزبية:**

تركز اهتمامها على حماية حقوق ومصالح مرشح أو حزب ما دون غيره. لذلك فمن المهم أن يشارك في هذه الرقابة مراقبون يمثلون مختلف الأحزاب السياسية وذلك للتحقق من فضح أية أحداث تضر بأي من الأحزاب أو المرشحين دون استثناء وتوثيق كافة الانتهاكات الناتجة عن عملية الانتخاب .

2. الرقابة غير الحزبية:

فتتسم بالحيادية أكثر من الحزبية وتقوم علي التوثيق الموضوعي للانتهاكات التي تحدث في العملية الانتخابية وتوفر تقارير موضوعية حول الانتخابات. وطالما أن تلك التقارير تعني تكوين رأي محدد حول العملية الانتخابية، تصبح مسألة النزاهة في عملية الرقابة ذاتها أمراً هاماً. بشرط أن تغطي الرقابة مجمل العملية الانتخابية لكي تحقق فاعليتها ونجاحها، بدلاً من الاقتصار على بعض المراحل كتسجيل الناخبين أو عمليات الاقتراع.

رابعا: مكونات الرقابة الشعبية:

توضح بعض الأدبيات أن هناك أربع فئات في الرقابة المحلية علي الانتخابات تختلف هذه الفئات في طبيعتها و أهدافها وخصائصها، وذلك على النحو التالي:

الفئة الأولي:

هي فئة موظفي الانتخابات الوطنيين كموظفي مركز الاقتراع وموظفي فرز الأصوات، بجانب موظفي انتخابات محايدين، وهم مسئولين بالأساس عن إدارة العملية الانتخابية، مما يقلل من فرص متابعتهم للعملية الانتخابية بموضوعية، ويتمثل دورهم في الإشراف علي الانتخابات من حيث إجراءات التسجيل و إعداد الجداول الانتخابية و وقبول أوراق المرشحين وتلقي الطعون حولها، وتلقي بطاقات الاقتراع و الإشراف علي العملية الانتخابية و إعلان النتائج وهذه تخض لما يسمي الإشراف علي الانتخابات و ليس مراقبة الانتخابات.

الفئة الثانية: الأحزاب السياسية

تستند الأدبيات في ذلك علي أن الأحزاب السياسية لديها من الممثلين الذين يتم توزيعهم علي أماكن الاقتراع و فرز الأصوات وغيرها من متطلبات إدارة العملية الانتخابية لضمان عدم التلاعب في الانتخابات و نتائجها، لكن هذه الفئة يتغلب عليها مصالحها السياسية مما يهدد عدم المصداقية في المعلومات و التقارير التي تعدها عن مراقبتها للعملية الانتخابية، وبذلك تسقط من بين أطرف الرقابة الشعبية المحايدة وهي غايتنا الأساسية في هذه الدراسة.

الفئة الثالثة: وسائل الإعلام

مع اختلاف وسائل الإعلام المحلية بما فيها الإعلام الجديد والالكتروني علي مستوي الدولة وتنوعها، تنوع دورها في رصد أحدث أخبار العملية الانتخابية بجانب ما تقوم به من استطلاعات رأي تنشر علي الرأي العام، وفي ظل ما تتسم به الوسائل الإعلامية من حيادية فتعتبر احد أهم أطراف الرقابة الشعبية المحايدة.

الفئة الرابعة: المنظمات المحايدة

من خلال حرص منظمات المجتمع المدني في الدولة علي أن تنأي بنفسها عن الانتماءات السياسية تعتبر هذه المنظمات وفق استقلاليتها هذه أهم طرف فاعل في عملية الرقابة الشعبية علي الانتخابات، خاصة في ظل قدرة هذه المنظمات علي جذب الاهتمام و الوعي الشعبي بأهمية المشاركة الشعبية في الانتخابات.

خامسا: أهمية الرقابة الشعبية على الانتخابات

من أهم مقومات الحكم الرشيد هو أن يرتكز على قاعدة ديمقراطية أساسية احد مكوناتها " الانتخابات" التي تلعب دور هام لتعزيز مبادئ المشاركة والرقابة والمساواة والوضوح والشفافية.

لهذا فلابد من وجود ضامن وحاكم للعملية الانتخابية بحيث يكون منتجها النهائي نزيه وغير مشكوك فيه، وتمثل أهمية الرقابة الشعبية على الانتخابات على النحو التالي:

- تعد الرقابة الشعبية إحدى وسائل التحقق والمتابعة التي تحمي استقامة الإدارة الانتخابية.
- تعزز من مشاركة الأحزاب السياسية، والمرشحين وباقي الشركاء في العملية الانتخابية.
- تسهم في منع الممارسات المشبوهة، حيث ترفع التقارير العامة الناتجة عن عمليات الرقابة الشعبية من شفافية العملية الانتخابية.
- تساعد على إخضاع القائمين على إدارة الانتخابات لمبدأ المسؤولية والمحاسبة .
- تعتبر الرقابة الشعبية تطورا منطقيا لرقابة منظمات المجتمع المدني على الانتخابات العامة وبديلا عن دعوات أخرى تستهدف خلط ما هو سياسي بما هو حقوقي والانحراف بعمليات المراقبة الانتخابية إلى أحد مصيرين هما الشكلية أو تحقيق مكاسب سياسية .

كما تتسم الرقابة الشعبية عن غيرها بالحياد وأنها ستوفر تقارير موضوعية حول الانتخابات يصعب التشكيك في نزاهتها لأنها قائمة علي أشخاص ليس لديهم مصلحة في التزوير ولكنهم لدية مصلحة كبرى في نزاهتها حتى يأتي ممثلين يعبرون عن احتياجاتهم الشعبية وطالما أن تلك التقارير تعني تكوين رأي محدد حول العملية الانتخابية، تصبح مسألة النزاهة في عملية الرقابة ذاتها أمراً مهماً.

سادسا: مشكلات وعقبات عملية الرقابة الشعبية:

1- إن الدستور لم يشر صراحة إلي رقابة منظمات المجتمع المدني للانتخابات وكذلك قوانين الانتخابات المتعاقبة

2- أن منظمات والهيئات الرقابية المحلية لا يزال دورها ضعيفاً بسبب قلة الخبرة أو حداثة النشأة والتجربة.

3- أن العمل الرقابي إن وجد فيكون معظمه في مراكز المحافظات والمدن الرئيسية ولكن أكثر الدوائر الانتخابية وخاصة في الريف لم تشتملها هذه الرقابة.

4- أن الولاء الحزبي من قبل بعض الهيئات والمنظمات الرقابية قد أفقدها استقلاليتها وحياديتها وبالتالي أفقدها المهمة الوطنية التي أنيطت بها.

5- الدفع بمؤسسات الدولة وإمكاناتها المادية والبشرية في كل دورة انتخابية لصالح طرف ما علي أطراف أخري قد أثر علي حرية ونزاهة الانتخابات وبالتالي إلي اختلال في ميزان القوي بين الأحزاب المتنافسة.

6- أن بعض الأحزاب السياسية لا تضع معايير المؤهل والكفاءة والخبرة لمندوبيها أو ممثليها في اللجان الانتخابية وبالتالي تدفع بعناصر غير مؤهلة وغير قادرة علي العمل.

7- أن التوافق السياسي الذي كان يحدث بين القوي السياسية في بعض العمليات الانتخابية أثر سلباً علي العملية الانتخابية حيث كان يتم الاتفاق علي غض الطرف عن التجاوزات في مرحلة القيد والتسجيل وكذلك علي عدم تقديم الطعون الانتخابية.

8- الشعب المصري مازال يعاني من الأمية ونقص الثقافة السياسية.

9- دور الأحزاب السياسية وهي المعنية بالدرجة الأولي والمستفيدة من نزاهة وحرية الانتخابات في التوعية الرقابية للانتخابات كان ضعيفاً أو يكاد يكون دورها مصاحب للعملية الانتخابية فقط وأحياناً خاضع للمحاكمات السياسية أو مجرد ردود أفعال للحراك الحزبي والانتخابي وليس هماً وطنياً بالدرجة الأولي.

10- لا توجد في مجال الدراسات الانتخابية آليات محددة متفق عليها للرقابة علي الانتخابات وإنما هناك مبادئ وآليات عامة تحكم عملية الرقابة ويجب الالتزام بها .

11- أن الحق الذي منح لمنظمات المجتمع المدني في مبدأ الرقابة علي الانتخابات لا يزال ضئيلاً.

12- التشكيك في رقابة المجتمع المدني للانتخابات بسبب التشكيك في نزاهة تقاريرها وخاصة إذا كانت تتلقي تمويلا من الخارج لتنفيذ أنشطة مراقبة الانتخابات.

سادسا: دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل دور الرقابة الشعبية

للمجتمع المدني دور هام في توعية المواطنين أولا بأهمية المشاركة في الانتخابات العامة سواء كانت بالتصويت أو متابعة ومراقبة العملية الانتخابية ثانيا توضيح برنامج كل كتلة لتوعية عامة الناس ، لذا فإن أحد وظائف منظمات المجتمع المدني هي تقوية الناس وتوعيتهم ليتولوا الدفاع عن مصالحهم، وهذا لا يتم إلا إذا تم العمل على بناء دور مؤسساتي يقوم على ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان وتحصينها من خلال توعية وتعريف الناس بحقوقهم لذا علي هيئات المراقبة المحلية" المنبثقة عن منظمات المجتمع المدني القيام باتخاذ الترتيبات الداخلية اللازمة لتفعيل الرقابة الشعبية في الانتخابات.

لذا فعلي منظمات المجتمع المدني أن تبدأ بتوعية المواطنين بأهمية صوتهم وأهمية مراقبتهم للانتخابات لأنها هي التي تفرز ممثليهم وتوثيقها توثيق موضوعي ، ثم تدريبهم علي كيفية الرصد الموضوعي المحايد للانتهاكات التي تحدث أثناء الانتخابات ثم تعريفهم بأهمية ضرورة الدفع بمنظمات المجتمع المدني المحلية المعنية بالرقابة علي الانتخابات للمشاركة الخارجية في الرقابة علي الانتخابات التي تجري في البلدان الأخرى بهدف التعرف علي تجارب الآخرين واكتساب المهارات في هذا الجانب.

وانه من أهم الأدوار التي لابد أن تضطلع بها منظمات المجتمع المدني في دعم المراقبة الشعبية علي الانتخابات:

1- وضع معايير وبرامج ومفردات موحدة فيما بينها للرقابة علي الانتخابات و الاختيار المناسب لمراقبيها ومراعاة الشروط الدولية لاختيارهم.
2- الحياد التام والكامل خلال قيامها بالرقابة علي الانتخابات من خلال قيم الموضوعية والنزاهة.
3- إصلاح أوضاعها حتى تتمكن من أداء مهامها بشكل مؤسسي وأن تستفيد في ذلك من تجارب المنظمات الخارجية.
4- العمل علي رفع مستوي الوعي الانتخابي والرقابي لدي المواطنين وحثهم علي ممارستهم لحقوقهم الدستورية والقانونية بما يعزز المشاركة الإيجابية في إنجاح أي عملية انتخابية.
5- قيام منظمات المجتمع المدني بالتعاون والتنسيق فيما بينها والعمل علي إقامة الفعاليات والأنشطة المشتركة خاصة في المناطق الريفية والنائية.
6- حث الجماهير علي المشاركة في الانتخابات عن طريق تحويل الناخب من مجرد ناخب يدلي بصوته إلي مراقب للعملية الانتخابية وراصدا للانتهاكات التي تصاحبها.
7- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في عمليات المراقبة لجذب قطاع عريض من الجماهير وأهمها الشباب.

المحور الثاني :الإعلام الالكتروني احد مكونات عملية الرقابة الشعبية على الانتخابات

اولا: مقدمة

يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في مصر بحوالي 15 مليون (من أصل 80 مليون نسمة) بنسبة 18.75% من إجمالي السكان ، وجاء ظهور عالم التدوين والمواقع الاجتماعية كالفيس بوك وتويتر ليدعم حالة الحراك السياسي في الشارع المصري ، ويعيد للحياة السياسية فئة هامة أقصيت بعوامل خارجية وهى فئة الشباب وأغلبية طلاب الجامعات .

وتتزايد أهمية الانترنت وما يقدمه من خدمات بشكل كبير في وقتنا المعاصر لدرجة يرى معها خبراء اتصالات أن الإنترنت هو اقوي المصادر المحتملة، التي تم إنشاؤها على الإطلاق، في التنوير والتثقيف بل يتعين على الحكومات التعامل مع الانترنت كبنية تحتية أساسية - مثل الطرق والنفايات والمياه ، ويذكر أن دولا مثل فنلندا واستونيا قد قضت بالفعل بأن الوصول إلى شبكة الاتصالات الدولية هو احد حقوق مواطنيها ، وتضغط الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة أيضا من اجل ضمان أن يكون الوصول إلى الانترنت في جميع أنحاء العالم.

وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي، مؤخرا، بندا خاصا يتعلق بحرية التعامل مع شبكة الانترنت، ينص على أن التدابير التي قد تتخذ من قبل الدول الأعضاء، والتي قد تؤثر على إمكانية وصول المواطنين أو استخدامهم لشبكة الانترنت "يجب أن تحترم الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين". وبشكل خاص، ينص البند على أن من حق مواطني الاتحاد الأوروبي التمتع بـ"إجراء عادل ونزيه" قبل اتخاذ أي تدابير من شأنها تقييد وصولهم للانترنت ، الاتحاد الأوروبي ملتزم أيضا بتوفير حصول الجميع على الانترنت فائق السرعة في جميع إنحاء العالم. ومع ذلك، فان منطقة الاتحاد

الأوروبي مثلها مثل العديد من مناطق العالم تجاهد من اجل إدخال خدمة الانترنت فائق السرعة إلى المناطق الريفية التي يتردد سوق الانترنت في الدخول إليها.

ويقول المحللون أن هذه مشكلة ستضطر كثير من البلدان، أن تتعامل معها، على نحو متزايد، في الوقت الذي يطالب فيه المواطنون بحق الوصول إلى شبكة الانترنت.

ثانيا: الانترنت كحق من حقوق الإنسان :

كشف استطلاع للرأي أجرته GlobeScan لحساب بى بى سى (هيئة الإذاعة البريطانية) و شمل 27 ألف شخص في 26 دولة في أنحاء العالم أن هناك تأييدا قويا لحق الوصول إلى الانترنت ، حيث أوضح الاستطلاع أن أربعة من كل خمسة أشخاص يعتقدون أن الوصول إلى الإنترنت "حق أساسي" من حقوق الإنسان.

أهم نتائج الاستطلاع :

1- أن 87 ٪ من مستخدمي الانترنت يعتقدون أن الوصول إلى شبكة الانترنت يجب أن يكون " حقا أساسيا لجميع الناس".

2- يشعر أكثر من 70 ٪ من غير المستخدمين أنهم ينبغي لهم أن يتمتعوا بحق الوصول إلى الانترنت.

3- قال ما يقرب من 79٪ من الذين شملهم الاستطلاع أنهم يتفقون بشدة أو يتفقون إلى حد ما، مع وصف الانترنت كحق أساسي، سواء كان لديهم وصول إليه حاليا أم لا.

4- أكثر من 90 ٪ من الذين شملهم الاستطلاع في تركيا، ذكروا أن الوصول إلى شبكة الانترنت هو حق أساسي أي أكثر من نظرائهم في أي بلد أوروبي آخر.

5- غالبية تصل إلى (96 ٪) في كوريا الجنوبية ممن يعتقدون أن الوصول للانترنت هو حق أساسي .

6 - قال حوالي ثلاثة أرباع من شملهم الاستطلاع في اليابان والمكسيك وروسيا إنهم لا يستطيعون التأقلم يدونه.

7- يعتقد حوالي أربعة من كل خمسة أشخاص ممن شملهم الاستطلاع أن شبكة الإنترنت لها أثر إيجابي وأشاروا إلى أنها جلبت لهم المزيد من الحرية.

8- كشف الاستطلاع عن وجود انقسامات بشأن مسألة الإشراف الحكومي على بعض جوانب الانترنت ، فقد أكد مستخدمو الانترنت الذين شملهم الاستطلاع في كوريا الجنوبية على انه لا ينبغي للحكومات أن تتدخل في تنظيم الانترنت ، وعلى النقيض فإن أغلبية من المستخدمين في الصين والعديد من البلدان الأوروبية لا يتفقون مع هذا الرأي ، وفي بريطانيا، يعتقد 55 ٪ أن هناك حاجة لبعض التنظيم الحكومي للإنترنت .

إلا إن العديد من مستخدمي الشبكة أعربوا أيضا عن بعض المخاوف، وجاء في مقدمة هذه المخاوف تلك المتعلقة بالاحتيال، وسهولة الوصول إلى المحتوى العنيف على الانترنت، والمخاوف المتعلقة بانتهاك الخصوصية.

وشعرت الغالبية من المستخدمين في اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا أنها لا تستطيع التعبير عن آرائها بشكل آمن على شبكة الانترنت، على عكس الوضع في نيجيريا وغانا والهند حيث يوجد ثقة اكبر في التعبير على الشبكة الدولية.

ثالثا: مميزات الإعلام الجديد :

1- رخص التكلفة .

2- يمكن استخدامه في حشد التأييد والتعبئة بسهولة .

3- يستخدم في تنظيم وإدارة تحركات مجموعات من البشر ذوى اتجاهات واهتمامات وأهداف واحدة بسرعة وببراعة يمكن أن لا يحققوها موظفون يتاقضون رواتب كبيرة .

4- إمكانية التفاعلية حيث تحول العملية الاتصالية إلى اتصال في اتجاهين من المرسل إلى المتلقي والعكس ، وهو ما لم يكن يتوفر في وسائل الاتصال التقليدية ذات الاتجاه الواحد .

رابعا: الإعلام طرف هام مراقب للعملية الانتخابية:

يلعب الإعلام دور هام جدا لا يمكن إغفاله أو تجاهله في عمليات مراقبة الانتخابات في أي مكان في العام سواء كانت دول متقدمة أو دول متأخرة ديمقراطية أو غير ديمقراطية ولكنها تختلف فيما بينها في مدي إتاحتها أو قمعها ،فالديمقراطية تقوم بالأساس على أن وسائل الإعلام تقوم بدور هام في تشكيل المواطن العارف الذي يستطيع أن يتخذ قرارات صحيحة، ويشارك بفعالية في إدارة المجتمع. ولا يمكن إدارة العملية الانتخابية بشكل صحيح، دون أن تتاح لكل مواطن الفرصة للحصول على كل المعلومات التي تمكنه من اتخاذ قرار صحيح.

وتقع على وسائل الإعلام في تلك الدول الديمقراطية مهمة توفير المعلومات والآراء المتنوعة للجمهور بحيث يكون كل مواطن قادرا على أن يشارك بفعالية في إدارة المجتمع، والإدلاء بصوته في الانتخابات.

إذ أن حرية العملية الانتخابية تحتاج إلى وسائل إعلامية حرة، تعطي الجماهير معرفة حقيقية، ولا تقدم لهم تسلية انتخابية. ويقدم الإعلام الجديد شكلا جديدا من أشكال التحدي الديمقراطي الذي يقدمه الشعب للنظم الانتخابية سواء كانت ديمقراطية أو شمولية ، وان تلك الحكومات الشمولية مازالت غير واعية بأن تصعيد الرقابة على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال يفرز نتائج عكسية ولابد لها أن تعي جيدا انه أضحى من السهل أن يشارك الناس العاديون في إنتاج المضامين الإعلامية ، فانه من المستحيل أن تصل أعين الرقابة للمجتمع دون وسيط سهل الانتشار وهو الإعلام الذي يحمل الرسالة الإعلامية لكل مواطن بسيط يري من خلاله بعين المراقب الانتخابات.

فلا يوجد مجتمع رشيد يقوم بإغلاق جميع منافذ وسائل الإعلام فإذا نجح في إيقاف إصدارات الصحف المطبوعة وتعطيل قنوات وبرامج تليفزيونية وإذاعية لا يمكنه تعطيل مواقع الشبكات الافتراضية الاجتماعية مثل يوتيوب وتويتر ودايلي موشن وفايسبوك الذي يتوافد عليها ملايين الشباب والناشطين والمهتمين وطلاب الجامعات يوميا من كل دول العالم .

تحولت مواقع الشبكات الاجتماعية في تلك الفترات الاستثنائية وخاصة فترات الانتخابات والمظاهرات إلى مصدر أساسي للمعلومات ولأشرطة الفيديو وشهادات الناس، فيلجأ " الإعلامي أو الصحفي" إلى تصوير الأحداث على جواله أو كاميرته ومن ثم وضع أشرطة الفيديو على الشبكات الاجتماعية حتى باتت مؤسسات إعلامية كبرى مثل الـ"سي.إن.إن" والـ "بي.بي.سي. نيوز" تأخذ قدرا كبيرا من المعلومات الموجودة على "التويتر" وعددا من الأشرطة

المحملة على "اليوتيوب"، وهنا نذكر على سبيل المثال طلب الـ "سي.أن.أن" من مستخدمي "تويتر" أن يدلوا برأيهم في مدى نجاح التظاهرات في تغيير مسار الأوضاع في إيران مستقبلا.

بظهور "تويتر واليوتيوب " تغير المشهد الإعلامي في العالم فتحول من وسيلة للتواصل الاجتماعي، إلى وسيلة حشد ودعم للمعارضة والنشطاء، سواء للتنظيم أو طلب معلومات كما حدث في الانتخابات الأمريكية والانتخابات الإيرانية، وأصبح للاعلام الجديد دور هام علي الساحة السياسية المصرية في حشد وتأييد وتجميع أصوات لطرح مرشح للرئاسة المصرية. كما أصبح وسيلة هامة في يد المراسلين الصحفيين في نقل تطورات أي حدث مهم مثل المظاهرات أو الاحتجاجات لحظة بلحظة من مناطق الحدث، ودون احتياج إلا لهاتف محمول واشتراك مسبق في موقع تويتر او بدون اشتراك في اليوتيوب بالصوت والصورة. انتهز نشطاء الإنترنت العرب وبخاصة المدونون فرصة وجود وسيلة مهمة تنقل بالصوت والصورة مشاهدات من الحياة اليومية إلى وسائل الإعلام التقليدية التي تسيطر على أغلبها الحكومات العربية، دون أن يستثمروها، لاسيما في الموضوعات المسكوت عنها، مثل: المطالبة بالديمقراطية، أو فضح وقائع الفساد والقمع، أو نشر انتهاكات الانتخابات المنتشرة في العالم العربي .

"الحجب غير مجد ولا يفيد"... هذا هو الدرس الذي تعلمته العديد من الحكومات العربية، لذلك فقد لجأت بعض الحكومات لإشراك بعض مستخدمي الإنترنت في محاربة الصور النمطية التي يتم تداولها عنها، وبالطبع كان لموقع "يوتيوب" مكانة خاصة في نشر هذه الصور النمطية التي لا ترضى عنها بعض هذه الحكومات العربية، وبالتالي لجأت السلطات السعودية إلى دفع بعض المستخدمين لشطب ومسح ما لا ترضى عنه في موقع يوتيوب، عبر إطلاق حملة أسموها "تطهير موقع يوتيوب" من المقاطع المسيئة للمملكة والعائلة الحاكمة والأمراء.

خامسا: أحقية الإعلام في مراقبة الانتخابات

نصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علي " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية"

وتؤكد الفقرتان الثانية والثالثة بالمادة 29 من الإعلان إلي أنه " لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقررها القانون مستهدفا منها، حصرا، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي. ولا يجوز في أي حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها" .

كما تشير الفقرتان الأولي والثانية من المادة السادسة بإعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الصادر في ديسمبر 1998 إلي أن " لكل شخص الحق ، بمفرده وبالاشتراك مع غيره الحق في معرفة المعلومات المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،وطلبها والحصول عليها وتلقيها والاحتفاظ بها ، بما في ذلك الإطلاع على المعلومات المتعلقة بكيفية أعمال هذه الحقوق والحريات في النظم التشريعية آو القضائية آو الإدارية المحلية ؛ وحرية نشر الآراء والمعلومات والمعارف المتعلقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو نقلها إلى الآخرين وأشاعتها بينهم ، وفق ما تنص عليه الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية المنطبقة" .

سادسا: تجارب مراقبة الإعلام للانتخابات العامة في مصر

كانت فكرة مراقبة الانتخابات تجربة إلي حد ما جديدة علي الإعلام المصري والتي ظهرت بوضوح في مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية 2005 ، وشهدت عدد من الصعوبات و التحديات التي تواجه رقابة وسائل الإعلام المختلفة علي الانتخابات.

أولا في الانتخابات الرئاسية :

واجه الإعلام في تجربة رقابته علي الانتخابات وتوعية الناخبين عقبتين أساسيتين وهما:

أولا: تقدم الانتخابات الرئاسية نموذجا جديدا للمواطنين، حيث يتعين عليهم الاختيار من بين عدة مرشحين بعد أن كان بالاستفتاء. في هذه المرحلة الانتقالية، ويكون لوسائل الإعلام دور هام في تثقيف الناس حول كيفية جعل الاختيار صحيح من مختلف المرشحين، ولماذا من المهم أن يصوتوا في الانتخابات ، وبالتالي مفهوم الانتخابات الديمقراطية لا يزال في مراحله الأولى ، حيث كان الناس بحاجة إلى تعليم كيفية اختيار المرشحين.

الثانية: خلال الانتخابات البرلمانية تحملت ووسائل الإعلام مسؤولية تثقيف وتوعية الجماهير خاصة في الشبكات الوطنية المملوكة للحكومة ، لتوفير تقديم عادل للمرشحين.

وبالنسبة لمصر تزايد دور الإعلام في رصد ورقابة الانتخابات منذ الانتخابات الرئاسية 2005 ، خاصة بعد التعديلات الدستورية الأخيرة والتي غيرت كثيرا في الساحة السياسية في مصر ، فقد حاول التليفزيون المصري أن يقوم بدور منتدى واسع النطاق بأن يوفر للمواطنين معلومات حول مختلف المرشحين. ومنذ عام 2003 ، كان هناك ضغط على الصعيدين الوطني والدولي من أجل الإصلاح السياسي ، ومع ذلك ، فإن القرار الحاسم لتعديل الدستور قد وضع في مكان يتيح تعدد مرشحي الانتخابات الرئاسية.

ونظرا لقلة المراكز الاستطلاعية للمراقبة الإعلامية فان هناك كيانات مؤسسية أجرت عدد من الدراسات المختلفة وفقا لوجهة نظرهم ووفقا لمنهجيتهم الخاصة دون وجود معيار مشترك لقياس المتغيرات الأساسية لقياس التغطية المتخصصة والمحترفة للانتخابات الرئاسية. وخلال الانتخابات الرئاسية اتسمت التغطية الإعلامية للقنوات الفضائية بالتوازن أكثر من الإعلام المكتوب في تغطية الانتخابات، ولكن الإعلام المطبوع أصبح قادرا علي مناقشة قضايا أكثر حساسية من الإعلام الفضائي.

ثانيا الانتخابات البرلمانية:

خلافا للانتخابات الرئاسية، فإن معظم وسائل الإعلام لم يمارس التغطية المهنية للانتخابات البرلمانية. وأظهرت وسائل الإعلام المطبوعة الانحياز للحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) . ولكن أجريت مقابلات مع مرشحين من جماعات المعارضة المختلفة، مثل حركة كفاية ، و جماعة الإخوان المسلمين في قنوات التلفزيون المصري الرسمية لمناقشة خطط وجداول أعمالها.

وكانت الصحف المصرية الوطنية تعطي تغطية عالية لمرشحي الحزب الحاكم ، والشيء نفسه بالنسبة للأطراف الأخرى التي كانت تستخدم صحفهم لتنظيم حملة لمرشحيها

فمن الواضح أن بيئة وسائل الإعلام المصرية آنذاك كانت تفتقر إلى الالتزام بالمبادئ التوجيهية التي من شأنها تمكين وسائل الإعلام على العمل بطريقة متوازنة. ولا سيما خلال تغطية الانتخابات في وسائل الإعلام المختلفة سواء كانت (قومية ، معارضة ، حزبية) لا تمارس التغطية المهنية أو الأخلاقية للانتخابات.

ونخرج من ذلك بنتيجة هامة وهي أن الصحفيين يواجهوا الكثير من التحديات خلال تغطية الانتخابات في مصر ، وهذه التحديات تتمثل في الالتزامات القانونية التي تحد من حرية حركتهم، وافتقارهم إلى المهنية أو نتيجة قيود تمارس عليها.

تجارب دولية لاستخدام الإعلام الالكتروني في الرقابة والدعاية الانتخابات

تجربة إيران

علي الرغم من أن الكثير من القادة الإيرانيين كانوا يرون أن المجتمع الإيراني هو مجتمع منغلق لأحكام سيطرة الحكومة علي الإعلام ووسائل الاتصال خاصة الانترنت إلا انه في الفترة ما بعد إعلان نتائج انتخابات 12 يونيو 2009الرئاسية استعمل المتظاهرون الإيرانيون التكنولوجيا الجديدة الهواتف المحمولة والانترنت للكشف عما يحدث في الواقع في إيران لباقي العالم و لتنسيق وتسجيل الأحداث في الشوارع رغم الرقابة الحكومية الصارمة على الإعلام.

و يعد المدونون الإيرانيون الرواد في المنطقة في استخدام الإنترنت منذ فترة طويلة للالتفاف على الرقابة الرسمية ، ورغم ذلك ظل الصحفيون العاملون عبر الإنترنت مستهدفون من قبل السلطات ، وفي إبريل 2009 اعتبرت لجنة حماية الصحفيين إيران من بين أسوأ عشر دول بالنسبة للمدونين .

التغطية الإعلامية قبل الانتخابات وأثنائها:

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي حدثت في يونيو 2009 ظهرت بوادر نية السلطات الإيرانية وضع قيود على مستخدمي الانترنت قبل إجراء الانتخابات ، حيث ظهرت إشارات على أن إيران ستلجأ إلى إعاقة حرية انسياب المعلومات حول الانتخابات الرئاسية ، فقد تم تعطيل خدمة الرسائل النصية القصيرة قبل ساعات من فتح صناديق الاقتراع في 12 يونيو، كما وتم إغلاق خدمة الهاتف المحمول في 13 يونيو 2009 ، وهو اليوم الذي أُعلنت فيه نتائج الانتخابات. وفي الأيام التي أعقبت ظهور النتائج المتنازع عليها، هاجمت قوات الأمن الإيرانية وأعضاء ميليشيا الحرس الثوري "الباسيج" الصحفيين الذين حاولوا تغطية المظاهرات الشعبية المتصاعدة وضايقوهم. وقد فرضت السلطات قيوداً محكمة على التغطية الإعلامية الأجنبية حيث شوشت على محطة راديو وتلفزيون بي بي سي باللغة الفارسية ومحطة إذاعة "فاردا" التي تمولها الحكومة الأمريكية، وأغلقت لفترة غير محددة مكتب محطة "العربية" في طهران بعد أن اتهمت السلطات المحطة، وهي محطة عربية تبث من دبي، بالتحيُّز.

ووجهت أوامر إلى الصحفيين الأجانب بعدم تغطية الاحتجاجات أو أية "أحداث إخبارية" لا تعلن عنها وزارة الثقافة والإرشاد الديني. وقد اعتقل العديد من الصحفيين العاملين لدى وسائل إعلام أجنبية وصودرت أشرطتهم ومعداتهم وأعمال أخرى أنتجوها. وأعلنت السلطات عن أن بطاقات الإعلاميين أصبحت لاغية، كما ورفضت السلطات الإيرانية طلبات تقدم بها صحفيون أجانب لتمديد تأشيراتهم التي تبلغ مدتها أسبوعاً واحداً. وقد غادر الصحفيون

الأجانب الذين كانت الحكومة قد دعتهم لتغطية الانتخابات بسبب انتهاء صلاحية تأشيراتهم أو بسبب ترحيلهم قبل انتهائها.

حيث شنت إيران هجوماً شاملاً على وسائل الإعلام فعمدت السلطات الإيرانية إلى الزج بعشرات الصحفيين خلف القضبان (حيث تم الإبلاغ عن تعذيب الكثير منهم) وإغلاق ومراقبة المحطات الإخبارية ومنع المراسلين الأجانب من إرسال التقارير.

دور الإعلام الجديد في تغطية ما حدث بإيران أثناء الاحتجاجات:

بعد اتخاذ السلطات الإيرانية لتلك المجموعة من الإجراءات الصارمة بحق الإعلام والإعلاميين ، ظهرت الحاجة إلى البديل الذي جاء في شكل الإعلام الجديد في نقل وتغطية الأخبار في الأوقات الاستثنائية ،حيث لعب المدونون في إيران دورا هاما جدا في تغطية الاحتجاجات شعبية التي اندلعت في منتصف يونيو 2009 على نتائج الانتخابات التي أظهرت فوز الرئيس الحالي محمود أحمدي نجاد بفارق كبير على منافسه الرئيسي المعارض الإصلاحي مير حسين موسوي. وقد ردت الحكومة بحملة واسعة النطاق اتسمت بالقسوة لقمع الاحتجاج ، وتحولت الاحتجاجات على التزييف المزعوم لأصوات الناخبين إلى مظاهرات عارمة، ومن هنا برز وبقوة إلى السطح المدونات والمواقع الإعلامية الاجتماعية التي أصبحت أثناء الاحتجاجات وأعمال القمع هي مصادر الأنباء من الخطوط الأمامية.

ولعل لقطة الفيديو الأشهر هي الخاصة بالفتاة الإيرانية ندا أغا سلطان "27 عام" التي تناقلتها مواقع الانترنت سجلتها كاميرا هاتف محمول للحظات اغتيال "ندا" برصاصة وجهها رجل من الباسيج مباشرة إلى صدرها، بينما كانت تقف رفقة أحد معارفها على جانب من إحدى الطرق في العاصمة "طهران" تراقب الاحتجاجات والمظاهرات .

وقد حملت هذه اللقطة على موقعي فيس بوك واليوتيوب، ثم انتشرت بسرعة عبر كثير من مواقع الشبكة العنكبوتية ويقول الرجل الذي تضمن الفيديو رسالته "الواضح أن القاتل استهدف توجيه رصاصته لقلبها مباشرة، ومن ثم لا يمكن أن يكون قد أخطأ هدفه. أنا طبيب ولذلك اندفعت بسرعة إليها في محاولة لانقاذها، ولكن دون جدوى لأن الرصاصة اخترقت بعمق صدرها، فماتت خلال دقيقتين

ويضيف: هذه اللقطة أخذها صديق لي كان يقف بجانبي، قائلا: من فضلك دع العالم يعرف عن هذه الضحية.

ورغم ان الإعلام الحكومي الإيراني لم يذكر شيئا عن مقتل ندا، لكنها صارت خبرا في الإعلام العالمي، وعرضت قنوات فضائية لقطة الفيديو عدة مرات والدم ينزف من فمها وأنفها ، وفي 23 يونيو ، انتقد أوباما صراحة قمع المتظاهرين في إيران ، كما انتقد الطريقة البشعة التي قتلت بها ندا سلطان ، وذلك رغم تحفظه منذ البداية على إدانة أعمال العنف ، لتجنب اتهامه بالتدخل في شئون إيران وبالتالي القضاء على فرص الحوار مستقبلا بين طهران وواشنطن والتي يعول عليها أوباما كثيرا لإنقاذه من المأزق في أفغانستان والعراق .

يذكر أن تلك اللقطة ساهمت إلى حد كبير في تكوين رأى عام عالمي مناهض للسلطات الإيرانية في قمعها للمتظاهرين المحتجين على نتائج الانتخابات الرئاسية .

حيث أدركت السلطات الإيرانية أن بمقدور الإعلام عبر الإنترنت أن يشكل تهديداً، فعمدت إلى إغلاق مواقع الشبكات الاجتماعية داخل إيران من قبيل موقع "تويتر" و "ديليموشن" و "فيسبوك" إلى جانب مواقع الإصلاحيين وموقع

"يوتيوب"، وهو موقع يمكن للمشاهدين عبر العالم أن يطلعوا عبره على مقاطع فيديو رقمية – بعضها يكون ملتقطاً بواسطة الهاتف الخلوي- لقوات الأمن أو أعضاء الميليشيا وهم يطلقون النار على المحتجين ويهاجمونهم. وذكرت بعض تقارير الأنباء بأن السلطات فرضت أيضاً قيوداً على نطاق التردد مما صعَّب من عملية تحميل مواد كالصور الثابتة وصور الفيديو التي يتم التقاطها للمحتجين. وعلى الرغم من هذه الأعمال وسجن الكثير من المدونين الإيرانيين في أعقاب الانتخابات واصلت صحافة الإنترنت اكتسابها للأهمية . ففي أكتوبر2009، تحدث نيكاهانغ كوسر، وهو مدون إيراني يعيش في كندا، في موضوع كتبه على مدونة لجنة حماية الصحفيين عن تعاظم هائل في نشاط المواقع الإيرانية التي كان يتم فيها تبادل معلومات ناقدة. وقال كوسر: "إذا كان الناس عام 2003 يستمتعون بالتدوين من خلال تبادل التصورات والأفكار، فإن ما يجري اليوم هو حرب. إنه النضال".

<u>دور الإعلام الجديد في الدعاية في الانتخابات الرئاسة الأمريكية :</u>

أصبح الإعلام الجديد أداة في الحملات الانتخابية ويعد أبرز مثال على ذلك هو استخدامها في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة (نوفمبر 2008) ، حيث استثمر القائمون علي حملة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، موقع تويتر الاجتماعي لإيصال صوتهم الى الناخب ، كما استخدم مناصريه المجاميع البريدية عبر الإنترنت، ومعظم مناصريه كانوا من فئة الشباب الفئة التي تهيمن على الإعلام الجديد وتتفاعل معه.

إن فريق المستشارين الانتخابيين للرئيس الأمريكي حققوا الاستفادة المثلي من الإمكانيات التي تتيحها شبكة الاتصالات العالمية " الانترنت " حيث قام مؤيدو الرئيس بالدعاية له بمدوناتهم المختلفة وعبر المواقع الاجتماعية مثل " الفيس بوك " والذي ظهر علية العديد من المجموعات المؤيدة لاباوما ، واستفادوا أيضا من المدونات التى أصبح لها تأثير كبير على المجتمعات المختلفة نظرا لأنها تعرض محتواها على ملايين الإفراد كما أنها تتمتع بسمات شبكة الانترنت والتي تمكن المدونين من تجديد محتوي مدوناتهم بصورة دورية وتتيح لهم القدرة على التفاعل مع القراء ومعرفة أرائهم .

كان الأنترنت هو نجم الانتخابات الرئاسية الأمريكية. ولم يكن بوسع المرشحين الأمريكيين المتنافسين على مقعد الرئاسة تجاهل الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الشبكة العنكبوتية في الحياة العامة للأمريكيين، فهي –في رأي عدد من المراقبين- الوسيلة الأولى حاليا لمتابعة الأخبار ومشاهدة الفيديو والاستماع إلى الموسيقى وحتى إجراء المكالمات الهاتفية والتحدث مع الآخرين عبر مسافات شاسعة. وهذا ما تؤكده آخر الأرقام. فحسب استطلاع للرأي أجراه مركز «بيو» للأبحاث، فإن 24 في المائة من الأمريكيين يتابعون الحملة الانتخابية عبر الأنترنت مقابل 13 في المائة في انتخابات 2004. توجد أسباب كثيرة أخرى تجعل الانترنت جذابا للغاية بالنسبة إلى مستشاري الحملات الانتخابية، فهو أقل تكلفة من التلفزيون، يعطي مصداقية أكبر للمرشح، رسالته مباشرة إلى الجماهير ويمكن من الحصول على رد فعل الناخبين، وبالتالي فالعملية التواصلية لا تظل في اتجاه واحد فقط ولكن في الاتجاهين، أي أن الناخب يصبح فاعلا بعد أن كان، في حالة استخدام وسائل الاتصال التقليدية، متلقيا فقط إلى أن يحين يوم الانتخاب، كما أنه يساعد على التحدث إلى الجمهور الأصغر سنا الذي لا يميل عادة إلى حضور المناسبات الخطابية للمرشحين. كانت نقطة

الانطلاقة عندما قامت السيناتور هيلاري كلينتون ببدء سباقها الانتخابي بتوجيه رسالة عبر موقعها على الإنترنت تعلن فيه خوضها الانتخابات الرئاسية.

في سابقة هي الأولى من نوعها ظهر مرشحو الرئاسة على شاشة محطة سى ان ان للإجابة عن أسئلة تلقائية لناخبين تم تسجيلها عبر موقع يوتوب الإلكتروني الشهير. وقد بدأ المواطنون الأمريكيون، منذ شهر أبريل من السنة الماضية، في تسجيل أسئلتهم، حيث أرسلوا أكثر من 1700 مقطع فيديو إلى موقع يوتوب، حيث يتم فرزها وعرضها على المرشحين للإجابة عنها. وقد رحب المرشح جون إدواردز، الذي حل في المرتبة الثالثة في المعسكر الديمقراطي حسب استطلاعات الرأي بعد هيلاري كلينتون والسناتور باراك أوباما، الذي حل في المرتبة الثالثة في المعسكر الديمقراطي حسب استطلاعات الرأي بعد هيلاري كلينتون والسناتور باراك أوباما، بهذا النقاش في فيديو نشر على موقع يوتوب، وقال: «ما يحصل عندما يطرح الصحفيون والمراسلون الأسئلة هو أنهم يطرحون الأسئلة نفسها في كل مرة». وكانت إدارة يوتوب قد اتخذت قرارا بتنظيم حملة تنظيمية لشرائط الفيديو والنقاشات التي تجريها قناة السى ان ان ، مع المرشحين من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بالإضافة إلى صفحة خاصة بالحزب الجمهوري وأخرى خاصة بالديمقراطي. في «فيسبوك»، عدد كبير منهم هم من المساهمين اليوميين في قسم هيلاري من «فيسبوك»، مضيفين صورا ومقتطفات ومشتركين في مناقشات على الأنترنت. الآن، معظم الحملات تحتفظ بوجود لها على موقع فيسبوك ومواقع أخرى على الشبكة العنكبوتية، أمثال مايسبيس، يوتوب، وفليكر. وتتيح الملفات الإلكترونية، في أسفل كل موقع حملة على الشبكة، للمشاهدين أن يسجلوا أنفسهم، مثلا، كداعمين لهيلاري كلينتون على فيسبوك، أو لمؤيدي جولياني على فليكر. تسمح المواقع الاجتماعية، مثل فيسبوك بمعرفة المزيد من المعلومات حول المرشح وكذا تجنيد شبكة كبيرة من المساندين الذين بدورهم يقومون بجمع التبرعات المالية واستقطاب مساندين آخرين.

دور الإعلام الجديد فى مصر فى حشد وتأييد ترشيح البرادعى للرئاسة

ربما كان محمد البرادعي، الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أوفر حظا من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، فالأخير أدرك، خلال حملته الانتخابية، أهمية التكنولوجيا الحديثة والإنترنت، في حشد المؤيدين، فشكل فريقًا ضخمًا لإدارة حملته، يستخدم الإنترنت لجذب الشباب، أما البرادعي، فعاد إلى مصر ليجد حملة شعبية على الفيس بوك، لدعمه في انتخابات الرئاسة ٢٠١١، التي تضم١٥٠ ألف عضو.

البرادعي أدرك هو الآخر أهمية الإنترنت في حشد التأييد له، وعبر عن ذلك عندما قال لـ«رويترز»، ردا على سؤال عن أسباب عزمه خوض معركة سياسية في مصر، إنه يلبي نداءات ١٠٠ ألف شاب مصري على الفيس بوك يمثلون أصوات الملايين من المصريين من أجل التغيير، وأضاف: "إذا كانت مصر ستتغير فإنها ستتغير من خلال الشباب، وهدفي الأول هو حشد أكبر قدر من التأييد الظاهر على الإنترنت، ومن خلال وسائل أخرى للتغيير الديمقراطي".

وأسس مؤيدي البرادعي موقع إلكتروني خاص بالحملة بعد نجاح الجروب في جذب آلاف الشباب علي الفيس بوك، الهدف منها هو جعل هؤلاء المناصرين يحملون مسؤولية نشر فكرة التغيير في الشارع، وتوصيلها إلى رجل الشارع

العادي المشغول بلقمة العيش، ولا يستطيع استخدام الإنترنت، لافتا إلى أن الدكتور البرادعي طلب منهم أن يعرفوا الناس أن "السياسة هي رغيف العيش".

واستغل مناصري البرادعي انه يوجد أكثر من ١٥ مليون مصري يتعاملون مع الإنترنت وحوالي ٢.٥ مليون مصري على الفيس بوك.. ويسعون في الفترة المقبلة جذب تأييد أكبر عدد منهم عن طريق الإنترنت وتحديدا الفيس بوك والموقع الرسمي للحملة والقناة الخاصة بالحملة على اليوتيوب.

التوصيات :

1- إعداد دورات تدريبية لبعض المدونين المهتمين بالتدوين السياسي والحقوقي حول مراقبة الانتخابات العامة وكيفية توثيق ما قد يصاحبها من الانتهاكات .

2- إيجاد تشريع يكفل لنشطاء الانترنت حماية حريتهم في إبداء آرائهم لدعم دورهم في مسيرة الديمقراطية وتعزيز قيم حقوق الإنسان .

3- إعداد مدونة سلوك خاصة بنشطاء الانترنت تحدد التزاماتهم الأخلاقية تجاه المجتمع .

المراجع

1- http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=133910

2-http://www.rosaonline.net/Weekly/News.asp?id=27623

3-[1] . http://taakhinews.org/?p=36102

4-دليل كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات، منشورات المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، الطبعة الأولي، 1997، واشنطن صـ 4.

5-د. وحيد عبد المجيد، صلاح سليمان(إشراف)، سعيد عبد الحافظ وآخرون، دليل مراقبة الانتخابات، مؤسسة النقيب للتدريب ودعم الديموقراطية، ط 1، القاهرة، 2007، صـ 12.

6-http://www.bbc.co.uk/arabic/scienceandtech/2010/03/100308_internet_rights_tc2.shtml

7-http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/11/091116_mek_egypt_internet_domain_tc.shtml

8-http://souria.com/club/forums/1363961/ShowPost.aspx

9-Rasha Allam, Egypt media assessment report", Cairo institute for human rights. **www.cihrs.org/Images/ArticleFiles/Original/505.pdf**

10-http://www.maat-law.org/Statements/2008/27092008.htm

11-http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2009/06/24/feature-01

12-http://cpj.org/ar/2010/02/014253.php

13-http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=272148

14-http://www.alarabiya.net/articles/2009/06/22/76734.html

15-http://www.akhbaralaalam.net/news_print.php?id=30267

16-http://cpj.org/ar/2010/02/014253.php

17-http://maghress.com/almassae/5213;jsessionid=6176B63FCAB395D341D7A8F38392971A

18-http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout&cid=1196785991832#ixzz0hfs4djTD

19-http://soutalex.wordpress.com

20-http://elbaradei2011.com/arab/index.php?option=com_content&view=article&id=331:-lfacebookr-&catid=45:2010-01-08-15-11-01&Itemid=171